تحرير الخدمـــات المالية والمصرفية وانعكاساتها على القطاع المصرفي السعـــودي للفترة (2002-2017)

Liberalization of financial and banking services and their impact on The Saudi banking sector for the period (2002-2017)

توبين علي [1]

[1] جامعة خميس مليانة (الجزائر)، toubineali08@gmail.com

تاريخ الإرسال: 15/05/2020 تاريخ القبول:18/10/2020 تاريخ النشر: مارس /2021

ملخص:

شهد القطاع المصرفي السعودي العديد من التغيرات والإصلاحات بغية التكيف مع المنظومة المصرفية العالمية، ومن بين هذه التغيرات: تحرير السوق المصرفي من خلال السماح لبنوك أجنبية بالدخول للسوق المصرفي السعودي وكذا انضمام المملكة إلى المنظمة العالمية للتجارة وتقديمها لالتزامات بتحرير الخدمات المصرفية، الأمر الذي يدفع باتجاه ضرورة تطوير وتحديث القطاع المصرفي السعودي تماشيا مع متطلبات العولمة المالية؛ وسعيا لزيادة الأداء الاقتصادي، وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان انعكاسات تحرير الخدمات المصرفية على النمو المالي والاقتصادي السعودي. تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي وأداته القياس الاقتصادي لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة: مدى التعمق المالي معبرا عن تحرير الخدمات المالية والمصرفية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي في المملكة السعودية العربية.

الكلمـــات المفتـــاحية: تجـارة الخدمـات، تحرير مـالـي، الخدمـات المصرفية، الأداء المصرفي، الأداء الاقتصادي.

Abstract:

The Saudi banking sector has seen many changes and reforms in order to adapt with the global banking system. Among these changes: the liberalization of the banking market by allowing foreign banks to enter into the Saudi banking market, as well as the adhesion of the Kingdom to the World Trade Organization and submission with obligations to liberalize banking services, which pushes towards the necessity of developing and modernizing the Saudi banking sector, in accordance with financial globalization's requirements, and attempt to increase economic performance.

This study aims at identifying impact of banking services liberalisation on and economic growth. Deductive method was used –using econometrics– to determine the relation between Saudi financial variables of the study: financial deepening level representing

المؤلف المرسل: توبين علي ، الايميل: toubineali08@gmail.com

financial and banking services liberalization, gross domestic product growth rate as an index of economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia.
Key words: commerce of services, financial liberalization, banking services, economic performance

مقدمة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتحرير التجارة الدولية في الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي وبالجهود المنفردة من الدول بينها الدول العربية، إذ يشهد العالم اليوم ما يعرف بثورة الخدمات التي تتميز بالتوسع السريع في الخدمات كثيفة المعرفة وبتزايد قابلية الخدمات للتبادل الدولي، وتعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات – الجاتس– أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة الأورجواي وقد شملت اتفاقية الجاتس عدت أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وفي مقدمتها الخدمات المصرفية، مما ادخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي إلى ما يسمى بالعولمة المالية ولعل من أهم المتغيرات التي شهدتها المصارف التجارية الدولية هو إعادة هيكلة النظام القانوني للبنوك والتوجه العالمي نحو تخفيف القيود بين الأسواق المصرفية الدولية مما أدى إلى مناخ مناسب لتدويل أسواق الصرف والمال في العالم.

مشكلة البحث: مع الاتساع التدريجي لتحرير الخدمات المالية والمصرفية وعولمة النشاط المالي والتجاري تتزايد حدة المنافسة ويطرح التساؤل داخل الأوساط الاقتصادية والمالية حول مدى تكيف القطاع المصرفي السعودي لهذه التغيرات والتحديات و تحديث الخدمات المصرفية بسرعة وكفاءة تمكنه من تعظيم ما يمكن أن يجنيه من عوائد وتقلل ما يمكن أن يتحمله من أعباء وتكاليف نتيجة انفتاح السوق.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع المصرفي باعتباره ممولاَ رئيسياَ للقطاع الخاص التي يتوقع أن يكون له دور كبير في قيادة مسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية، كما أن القطاع المصرفي سيتأثر باتفاقية الجاتس لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية والالتزام بأحكامها وقواعدها، لذا وجب دراسة هذا الموضوع لما له من انعكاسات على المصارف السعودية،كما تكمن أهمية البحث في مكانة المملكة لنا ودورها المحوري والريادي.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى إبراز التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي السعودي ومدى استجابته للتحديات التى تفرضها اتفاقية الجاتس من خلال تحرير الخدمات المصرفية،كما تهدف الدراسة إلى تبين مختلف الآثار السلبة والايجابية الناجمة عن تحرير المملكة لخدماتها المصرفية.

منهجية البحث: لمعالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال التعرض للجانب النظري وجمع البيانات الإحصائية، كما اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال تحليل الجداول والأرقام والإحصاءات المختلفة لتبين اثر تحرير الخدمات المالية والمصرفية على القطاع المصرفي السعودي.

تقسيمات البحث: جاءت هذه الدراسة في خمسة مباحث تعرضنا في المبحث الأول والثاني إلى الإطار النظري لتجارة الخدمات وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى انعكاسات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي، وفي المبحث الرابع والخامس أسقطنا الدراسة على حالة المملكة العربية السعودية من خلال التطرق إلى اثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك السعودية وقياس اثر تحرير الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي السعودي.

حدود البحث الزمانية والمكانية: لمعالجة الموضوع وتحقيق الأهداف المرجوة تم تحديد الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى 2017 أما الحدود المكانية فتتمثل في القطاع المصرفي للمملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة كلا من جانبه ولعل أبرزها.

دراســـة

Natalia Abdel hafiz. 2005.The impact of the general Agreement on trade in service (GATS) on the Banking sector In Jordan .these the majstire .university of Jordan.

ركزت هذه الدراسة على الجانب التطبيقي من خلال إجراء دراسة قياسية حيث تم ربط العلاقة بين مؤشر التعمق المالي $M2 / PIB_r$ والناتج في فترة تحرير المملكة لخدماتها المصرفية ومن بين ابرز النتائج وجود علاقة قوية بين مؤشر التعمق المالي الذي يقيس درجة تطور القطاع المالي والناتج وهذا يفسر على أن تحرير المملكة الأردنية لخدماتها المالية والمصرفية كان له اثر ايجابي على الخدمات المالية المصرفية وزيادة تطور القطاع المالي والمصرفي مما جعل العلاقة قويه في الناتج.

- دراسة **بريش عبد القادر**، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2005 وتعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات لشمولها على العديد من الجوانب ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر.

*تبني الجزائر سياسة التحرير المالي والمصرفي جاء في سياق الاصطلاحات الاقتصادية والمصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينيات، يعد تبني آليات ومعايير التسيير الحديثة وخاصة فلسفة إدارة الجـــودة الشـاملة من بين أهم مداخــل تطوير جودة الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

-دراسة **إسماعيل أديب عبد الهادي**، الآثار المحتملة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على القطاع المصرفي في سوريا،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد بجامعة دمشق2009، ومن بين اهم النتائج المتوصل إليها.

*يجب العمل عل تقوية القطاع المصرفي وضرورة التزام المصارف بكافة المعايير الدولية، كم يجب إعطاء اهتمام أكبر للخدمات المصرفية عبر الشبكة العالمية للمعلومات وللخدمات الأخرى التي تعتمد على العامل التكنولوجي.

-دراسة **توبين علي**، تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وانعكاساتها على الأنظمة المصرفية العربية حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 03، 2014، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها.

*أصبحت المصارف بما فيها العربية تعمل في بيئة مصرفية متغيرة وغير مستقرة وهذا يفرض تحديا إذ تبين ارتباط بين كل الأزمات المصرفية وتحرير الخدمات المالية والمصرفية.

*معظم الدول العربية سمحت بدخول بنوك أجنبية للسوق المحلية كما قدت هذه الدول التزامات بتحرير الخدمات المصرفية في ظل اتفاقية الجاتس.

1- الإطار النظري لتجارة الخدمات.

سعت مختلف الدول وبالأخص المتقدمة منها لتحرير تجارة الخدمات وذلك بإيجاد منافذ لتصريف خدماتها والتي تتمتع بمزايا تنافسية يمكنها من منافسة خدمات الدول الأخرى.

1.1-مفهوم تحرير تجارة الخدمات: هناك عدة تعاريف تعكس الآراء المختلفة وعموما يقصد بتحرير تجارة الخدمات الدولية تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط[1].

2.1-المبادئ الأساسية لاتفاقية تجارة الخدمات: وتنشئ هذه الاتفاقية عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن ترعاها عند تطبيقها نوجزها فيما يلي:

أ: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: يقصد بهذا المبدأ عدم التميز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل ويضاف إلى ذلك أن الاتفاقية تقضي بأن أي ميزة تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو أخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات ينبغي أن تمنح في ذات الوقت ودون شروط أو قيود إلى كافة الأطراف الأعضاء في الاتفاقية ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة أي مشاركة في الحدود لتسهيل التبادل فيما بين مناطق الخدمات على الحدود فقط وتقتصر على الخدمات التي تنتج وتستهلك محلياً[2].

ب: مبدأ الشفافية: ويقصد به نشر جميع القوانين والأنظمة المتعلقة بتجارة الخدمات وإطلاع مقدمي الخدمات غير المقيمين عليها وجعلها متاحة أمام الجميع دون استثناء.

ج: مبدأ التحرير التدريجي: يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء والتجاريين حيث تنظم المادة 19 في الجزء الرابع من الاتفاقية تحت عنوان التفاوض حول الالتزامات المحدودة عملية الوصول إلى مستويات اعلي من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد 5 سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية أثار متعاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين في تلك المفاوضات[4].

د: مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية: نصت المادة الرابعة من القسم الثاني من الاتفاقية على ضرورة تشجيع وتسهيل مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في التجارة الدولية [5].

هـ: مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة: تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك[6].

2- تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية.

1.2- مفهوم الخدمات المالية والمصرفية: تفتقر الخدمات المالية والمصرفية إلى تعريف واضح ودقيق وشامل بالمقارنة مع التعريفات السائدة للمنتجات الصناعية أو السلع الاستهلاكية، مما جعل من الصعب حصر الخصائص والسلوكيات ذات الصلة المباشرة بالخدمات المالية والمصرفية، وقد يكون وراء ذلك أسباب ومبررات عديدة من أهمها ما يلي[7].

- أن الخدمات المالية والمصرفية تخضع للقوانين والتشريعات المالية المعمول بها في كل دولة على حدة والتي تتناسب مع بيئة الأعمال الخاصة بتلك الدولة.

- أن تعدد وتنوع المؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات المالية والمصرفية (بنوك تجارية وإسلامية وشركات التأمين، شركات استثمار... الخ)، تجعل من الصعب وضع تعريف موحد وشامل.

يتضح مما سبق أنه من غير المتوقع أن يكون هناك تعريف شامل أو موحد للخدمات المالية والمصرفية فالخدمة المالية والمصرفية هي تلك الخدمة التي تتعلق بحركة الأموال في أوجه معينة تبدأ بتلقي الأموال لغرض الإيداع أو تغطية المخاطر وتنتهي بتدويرها في عملية الائتمان والاستثمار، وذلك مرورا بخدمات التمويل وتقديم الضمان والاعتماد وغيرها[8].

2.2- تحرير تجارة الخدمات المصرفية في إطار الجاتس: لقد حددت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) أربعة أشكال لتقديم الخدمات المصرفية والمالية الأخرى عبر الحدود وهي[9].

- **الشكل الأول** (التوريد عبر الحدود) انتقال البيانات، خدمات النقل.
- **الشكل الثاني** (التواجد التجاري)عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر أو مكاتب التمثيل والفروع.
- **الشكل الثالث** (الاستهلاك في الخارج) مثل السياحة .
- **الشكل الرابع** (حركة الأفراد العاملين) مثل دخول المستشارين الأجانب.

من بين الأشكال الأربعة المذكورة فإن الشكلين الأول والثالث هما أكثر ألأشكال استخداما في توريد الخدمات المصرفية والمالية الأخرى عبر الحدود، بالإضافة فإن الشكل الثالث في توريد الخدمات المصرفية يقضي إلى قيام البنك الأجنبي بالاستثمار ونقل التقنية والمهارات إلى الدولة المستضيفة وقد قدمت السعودية التزامات محدودة تفتح سوقها المصرفية من خلال منح حق التواجد التجاري من خلال

الجدول يظهر بان المملكة العربية السعودية قدمت التزامات بفتح القطاع المصرفي للمنافسة الأجنبية في مجال النفاذ للسوق والمعاملة الوطنية، وهذا فيما يتعلق بالخدمات عبر الحدود واستهلاك الخدمة في الخارج وكذالك التواجد التجاري . والجدول الموالي يبين ذالك.

الجدول رقم (1) التزامات المملكة العربية السعودية في المنظمة العالمية للتجارة بتحرير الخدمات المصرفية والمالية الأخرى (النفاذ للسوق و المعاملة الوطنية).

الدولة العضو	وسائل توريد الخدمات			
	الخدمات عبر الحدود	استهلاك الخدمة في الخارج	التواجد التجاري	تواجد الأشخاص الطبيعيين
السعودية	*	*	*	

العلامة (*) تفيد بان الدولة التزمت بفتح القطاع للمنافسة الأجنبية في مجال النفاذ للسوق والمعاملة الوطنية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 ص .196

3.2- القيود أمام تجارة الخدمات المصرفية والمالية: تنص اتفاقية الجاتس على نوعين من القيود الممكنة على تجارة الخدمات المصرفية والمالية أولها يتعلق بالنفاذ إلى السوق المحلية والأخر يرتبط بالمعاملة الوطنية فالنسبة إلى السوق المحلية تنص اتفاقية الجاتس على ستة أنواع من القيود التي يمكن أن تحد من التواجد التجاري للمصارف والمؤسسات المالية في الأسواق المحلية وهي:

* تقيد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية
* تقيد قيمة المعاملات أو الموجودات التي يسمح للمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية التعامل بها في السوق المحلية
* إلزام المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأجنبية بالتواجد في السوق المحلية بصفة قانونية محددة على سبيل المثال إلزامها بفتح مكاتب تمثيل عوضا عن فروع
* تقيد تواجد المصرف الأجنبي من خلال تحديد مساهمته في رأس المال المصرفي الوطني بنسبة مؤوية قصوى أو بقيمة محددة
* تقيد عدد الموظفين الأجانب المنتسبين للمصارف الأجنبية المتواجدة في السوق المحلية

4.2- مبررات تحرير تجارة الخدمات المالية: يستند دعاة تحرير تجارة الخدمات المالية على عدة اعتبارات في دعواتهم إلى عولمة أنشطة القطاعات المالية ومن بين هذه الاعتبارات ما يلي[10] :

-تعزيز المنافسة وتحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة وتوفير خيارات أكثر وأفضل من المنتجات المالية.

-التوظيف الأمثل للموارد وذلك بالاستفادة من التنوع القطاعي والجغرافي.

-تحفيز الحكومات لتحسين إدارة السياسات الاقتصادية وسياسات الإشراف على القطاعات المالية.
-نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.
-تعميق العولمة المالية بما تحمله من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله العولمة المالية من مخاطر.
-شفافية أكبر وقدرة على التنبؤ إذ أن التزامات الدول باتفاقية الخدمات المالية يعد بمثابة ضمان للمؤسسات الأجنبية عند قيامها بتوريد خدماتها في ظروف مستقرة،حيث تكون هناك صورة واضحة حول القوانين مما يسمح بالتخطيط للمستقبل .
-يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية إلى توزيع المخاطر خاصة بالنسبة للأسواق المالية الصغيرة التي عادة ما تكون مقدرتها أقل على امتصاص الصدمات الكبيرة .
تحرير التجارة في الخدمات المالية من المتوقع أن يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقرارا وذلك من خلال انخفاض التكاليف والاستفادة من عوائد السعة والتخصص.

3- انعكاسات تحرير تجارة الخدمات المصرفية القطاع المصرفي.

1.3-الأشكال التنظيمية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي: وتأخذ الأشكال التالية.
أ. مكاتب تمثيل: وهو يعتبر أسهل أشكال دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي المحلي للدول المضيفة ويقتصر نشاط مكاتب التمثيل على بعض الأنشطة فقط مثل إجراء دراسات و اختبارات للسوق المصرفي المحلـــي للدولة المضيفة للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة دون أن يمتد لعمليات الإقراض أو تلقي الودائع.

ب. وكالات: ويعتبر أكثر أشكال التواجد التجاري تكلفة ويستطيع الوكيل الأجنبي منح القروض التجارية والصناعية ولكنه لا يستطيع منح القروض الاستهلاكية أو تلقي الودائع.

ج.الفروع: ويعتبر من أكثر الأشكال التنظيمية وأهمها في مجال تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتستطيع فروع البنوك الأجنبية تقيم تشكيلة أكبر من الخدمات المصرفية مقارنة بمكاتب التمثيل والوكالات
د.بنوك تابعة: وهذا يتم من خلال تأسيس كيانات مصرفية منفصلة قانونيا عن البنوك الأصلية ورأس مالها الخاص ولها حدود للإقراض تتماشى مع رأسمالها وتخضع لإشراف السلطات الرقابية المحلية.

2.3-الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة من عملية التحرير[11].

أ- الآثار السلبية: ويمكن إجمالها في النقاط التالية:
- سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات القدرة المالية الأفضل نسبيا من المؤسسات المحلية على سوق الخدمات المالية العربية.

– قد تقتصر البنوك الأجنبية في نشاطها حد خدمة الشرائح المربحة في الأسواق المحلية و تهمل الشرائح الأخرى مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.

– قد يؤدي التحرير إلى زيادة عدد البنوك الأجنبية في السوق المحلية العربية مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة تضخم القطاع المصرفي العربي.

– يوجد فجوة واسعة بين ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة وما تم استيعابه وتطبيقه من اغلب المصارف العربية الأمر الذي يقلل من قدرتها التنافسية ويؤثر على حصصها السوقية وما تحققه من معدلات ربحية[12].

ب- الآثار الايجابية: ومنها:

– زيادة درجة المنافسة وستسعى المؤسسات المالية من خلال ذالك إلى تحسين أساليبها الإدارية وهذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات ومن ثم استفادة العملاء من هذه التخفيضات.

– تنوع الخدمات المقدمة للعملاء سيسهم في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال زيادة حجم المبادلات.

– الضغط على الحكومات لتحسين السياسات النقدية والمالية والسياسات المتعلقة بأسعار الصرف وإجراء إصلاحات تشريعية تساعد على تحقيق المنافع المرجوة من عملية التحرير و التي ستؤدي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي والمالي.

– سياسات التحرير سوف تؤدي إلى أن تكون المؤسسات أكثر اهتمامات بحاجات ومتطلبات العملاء نتيجة للمنافسة العالمية الناتجة عن تحرير الأسواق العالمية.

4-أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك السعودية

خطت المملكة العربية السعودية خطوات هامة من أجل تحرير خدماتها المصرفية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.4- دخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفية السعودي

لقد قطعت السعودية شوطا كبيرا في تحرير أنشطة المصارف، حيث تم إنشاء فروع للبنوك الأجنبية المملوكة بالكامل لمصارف في دول مجلس التعاون الخليجي في أواخر التسعينات، وشرعت المملكة في منح تراخيص لمصارف أجنبية من بقية دول العالم.

و تجدر الإشارة إلى أن عملية تحرير القطاع المصرفي السعودي بدأت في عام 2002 عقب إصدار بترخيص لبنك الإمارات و بنك الكويت الوطني و بنك البحرين الوطني و كان دويتشه بنك أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل المصرفي في السعودية في أواخر 2003، تلاه بي أن بي باريباس ثم جي بي مورغان ثم تشيس في عام 2004، كما حصل كل من بنك مسقط و بنك

الدولة الهندي و بنك باكستان الوطني و غيرها من البنوك، و التي شهدت مراحل مختلفة في تأسيس فروع لها نهاية عام 2005، و تستطيع البنوك التجارية الأجنبية التواجد في أسواق المملكة عن طريق إنشاء شركة مشتركة أو من خلال افتتاح فروع لبنك أجنبي، وبموجب المادة (04) من قانون رقابة المصارف السعودية تتضمن شروط الترخيص لبنك وطني أو بنك مشترك في السعودية و بناء على توصية من مؤسسة النقد يجري وزير المالية و مجلس الوزراء تقييما يمنح تراخيص لافتتاح فرع لبنك أجنبي أو بنك سعودي أو بنك مشترك.

2.4- تحرير الخدمات المصرفية في إطار اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية: صادقت المملكة على اتفاقية الجاتس و ذلك في إطار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة أواخر 2008، حيث فتحت المملكة 11 قطاعا رئيسيا و 111 قطاعا فرعيا و تم حجب الباقي لأسباب دينية و أمنية بما يتوافق و المادة 14 من اتفاقية الجاتس.

ولقد قدمت المملكة التزامات بتحرير خدماتها المصرفية في إطار الجاتس و تتمثل أهم هذه الالتزامات فيما يلي.

-الرفع من الحد الأعلى للملكية الأجنبية من 49% إلى 60%.

-إمكانية تأسيس البنوك الأجنبية لفروع مباشرة في المملكة .

-جميع مقدمي الخدمات المالية و المصرفية يلزمهم الحصول على تراخيص للعمل من الهيئة العامة للاستثمار.

-الوجود التجاري للخدمات المصرفية الأجنبية يتم وفق نظام الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة.

-يجب أن لا تزيد نسبة العمالة الأجنبية في قطاع الخدمات المالية و المصرفية عن 25% من إجمالي القوى العاملة في هذا القطاع.

-الإبقاء على ضرائب الشركات الأجنبية على حالها (20%).

-الإبقاء على قروض البنوك الصناعية و الزراعية.

-يستطيع المستثمرون الأجانب الاستفادة من الخدمات المالية و المصرفية في المملكة عدا خدمات قروض البنك العقاري.

4.4- أثر تحرير الخدمات المصرفية على تطور موجودات البنوك:عرفت الموجودات الإجمالية للبنوك السعودية تطورا خلال الفترة (2002-2016) بمعدل نمو سنوي في المتوسط 24% حيث انتقل إجمالي الموجودات من 508237 ريال سعودي سنة 2002 إلى 2256334 ريال سعودي سنة 2016. نلاحظ من خلال الجدول أن هناك نموا ملحوظا في نسبة الموجودات المحلية إلى إجمالي موجودات البنوك العاملة في العربية السعودية حيث ارتفعت نسبة الموجودات المحلية إلى إجمالي الموجودات المحلية من

81,27% سنة 2002 ثم إلى 84,92% سنة 2006 ثم إلى 86,35 سنة 2010 ثم إلى 88,20% سنة 2014 ف90% سنة 2016 أما الموجودات الأجنبية رغم ارتفاع قيمتها إلا أن نسبتها إلى إجمالي الموجودات ضلت في انخفاض مستمر من 18,79% سنة 2002 إلى 15,08% سنة 2006 ثم إلى 13,65% سنة 2010 وصولا إلى 12,62% سنة 2012 ف 10% سنة2016

- **الجدول رقم (03) تطور موجودات البنوك العاملة في المملكة للفترة (2002-2016) الوحدة:**مليون ريال

السنة	إجمالي الموجودات	الموجودات المحلية		الموجودات الأجنبية	
			نسبة إلى إجمالي الموجودات%		نسبة إلى إجمالي الموجودات
2002	508237	412747	81,27	95490	18,79
2006	861088	731292	84,92	129796	15,08
2010	1415267	1222140	86,35	193127	13,65
2012	1734141	1515312	87,38	218829	12,62
2014	2132577	1880964	88,20	251613	11,80
2016	2256334	2030496	90	225838	10

- **المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.**

3.4-أثر تحرير الخدمات المصرفية على هيكل القطاع المصرفي السعودي

من خلال الجدول تظهر الزيادة في الفروع البنكية و هذا يعكس مدى التنافس ما بين البنوك للحصول على أكبر قدر من الزبائن، كذلك ارتفعت أجهزة الصراف الآلي من 3120 سنة 2002 إلى 17887 جهاز سنة 2016 و هو مؤشر يدل على التطور الكبير للجهاز المصرفي السعودي خلال هذه الفترة.

جدول رقم (02) تطور عدد البنوك المرخصة و عدد فروعها في السعودية خلال الفترة (2002-2016)

السنة	2002	2006	2010	2012	2014	2016
عدد البنوك	11	16	23	23	23	26
عدد الفروع	1203	1289	1569	1696	1912	2038
أجهزة الصراف الآلي	3120	6079	10885	12712	15516	17887

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

5.4- أثر تحرير الخدمات المصرفية على تطور رأس المال و الاحتياطات

الشكل رقم 01: تطور رأس المال و الاحتياطات في البنوك السعودية للفترة (2002-2016) الوحدة مليون ريال

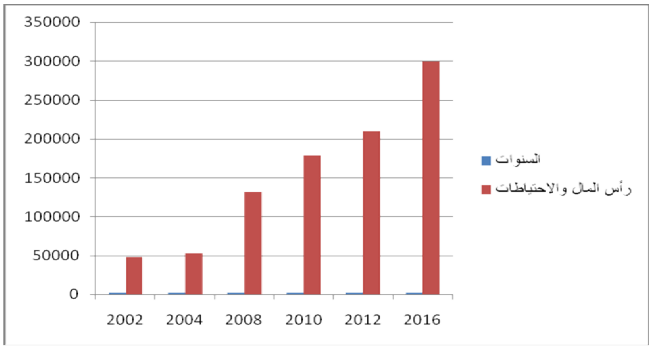

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

عرف حساب رأس المال و الاحتياطات للبنوك العاملة في العربية السعودية نموا كبيرا في الفترة (2002-2016)، مما يدل على صحة و متانة الجهاز المصرفي للمملكة لما له من انعكاسات على ملاءة البنوك حيث ارتفع حساب رأس المال من 47298 مليون ريال سنة 2002 إلى 298895 مليون ريال سنة 2016 بمعدل نمو بلغ 531,94% للفترة (2002-2016) و متوسط نمو سنوي في حدود 35,46%.

6.4- أثر تحرير الخدامات المصرفية على تطور حجم الودائع: عرفت البنوك العاملة في المملكة تطورا في حجم الودائع خلال الفترة (2002-2012) من 338097 مليون ريال سنة 2002 إلى 1260608 مليون ريال سنة 2012 بنسبة زيادة تقدر بـ 272,85% و بمعدل نمو سنوي في المتوسط 27,28%

الجدول رقم (4) تطور ودائع البنوك السعودية للفترة (2002-2016) الوحدة: مليون ريال

السنة	إجمالي الودائع	الودائع بالريال السعودي		الودائع بالعملات الأجنبية	
			نسبة إلى إجمالي الودائع%		نسبة إلى إجمالي الودائع%
2002	338097	278306	82,32	59791	17,68
2006	591260	513525	86,25	77735	15,88
2010	984850	861753	87,50	123097	12,50
2012	1260608	1101214	87,35	159394	12,68
2014	1575579	1418165	90	157414	10
2016	1617017	1493991	92,40	123019	07,60

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

و فيما يتعلق بهيكل الودائع من حيث العملة فقد ارتفعت نسبة الودائع بالريال السعودي إلى إجمالي الودائع من 82,32% سنة 2002 إلى 92,40% سنة 2016، إذ انتقلت قيمتها من 278306 مليون ريال سنة 2002 إلى 1101214 مليون ريال سنة2012 ثم الى1493991 مليون ريال سعودي سنة2016.

أما من حيث نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي الودائع فقد تراجع من 17,68% سنة 2002 إلى 12,65% سنة 2012 ف 07,6% سنة2016و هذه النسبة تعكس ارتفاع الميل الحدي للادخار ب الريال السعودي على حساب العملات الأخرى و هو مؤشر على قوة الريال السعودي كعملة ادخارية.

5- قياس اثر تحرير الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي السعودي.

من أهم الآثار التي تم ذكرها سابقا وجود علاقة ارتباط بين نمو القطاع المالي في اقتصاد ما وبين معدل نموه الاقتصادي، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال معرفة هل أدى تحرير القطاع المالي والمصرفي في المملكة العربية السعودية إلى تفعيل الدور المفترض له في المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي،وهل هناك علاقة مستقرة وطويلة المدى بين تطور القطاع المصرفي مع عناصر الإنتاج والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام أسلوب قياسي.

1.5-النموذج القياسي المستخدم. هناك عدة دراسات تناولت أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية ولإيضاح العلاقة بين التحرير المالي والمصرفي والنمو الاقتصادي فنستخدم النموذج القياسي لfeder1983 م والذي سيتم توضيحه في ما يلي[13].

حسب هذا النموذج هناك قطاعين اقتصاديين قطاع حقيقي والأخر قطاع مالي:

القطاع الحقيقي له دالة إنتاج عل الشكل(1).....$R=R(L_rK_r)$

القطاع المالي له دالة إنتاج على الشكل(2)..... $F=F(L_f K_f)$

وبالتالي تصبح دالة الإنتاج الكلية من الشكل (3)..... $Y= R+F$ حيث:

L_r : كمية العمل للقطاع الحقيقي. K_r : كمية رأس المال للقطاع الحقيقي.

L_f : كمية العمل للقطاع المال. K_f : كمية رأس المال للقطاع المالي.

R : دالة الإنتاج للقطاع الحقيقي. F : دالة الإنتاج للقطاع المالي

كما أن الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج في القطاعين يمكن قياسها كالتالي:

$Mpl_f/Mpl_r=Mpk_f/Mpk_r= 1+\phi$

Mpl_f/Mpl_r : نسبة الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع المالي إلى الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع الحقيقي.

Mpk_f/Mpk_r: نسبة الإنتاجية الحدية لِرأس المال في القطاع المالي إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال في القطاع الحقيقي.

ϕ: عبارة عن مؤشر الإنتاجية الحدية للقطاعين وأيهما يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر، فإذا كانت أكبر من الصفر فإن الإنتاجية الحدية للقطاع المالي أكبر منها للقطاع الحقيقي.

وبمعالجة المعادلات .3.2.1.نقيس نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث.

$$GY=B1GK+B2GL+[\phi/(1+\phi)-\theta]GF$$

GY: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GK: معدل النمو لرأس المال. GL : معدل النمو للعمل. GF : معدل النمو للقطاع المالي

B1: مرونة مخرجات القطاع الحقيقي بالنسبة لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال).

B2: مرونة مخرجات القطاع الحقيقي بالنسبة للعمل (الإنتاجية الحدية للعمل).

θ: تمثل التـأثير الخـارجي لإنتـاجية القطاع المالي على الناتج الإجمالي (الإنتاجية الحدية للقطاع المالي).

$\phi/(\phi+1)$: تمثل التأثير الداخلي لإنتاجية عناصر الإنتاج في القطاع المالي.

ويمكن اختصار المعادلة لتصبح:

$$GY=B1GK + B2GL + B3GF$$

حيث B3 التأثير الكلي الداخلي والخارجي للقطاع المالي على الناتج الإجمالي وذلك يعني أن B3 يمكن أن تساوي (θ) في حالة كان التأثير الداخلي يساوي الصفر ويمكن أن يساوي $[\phi/(1+\phi)-\theta]$إذا كان التأثير الخارجي يساوي الصفر.

ويمكن قياس نمو القطاع المالي (تطور النظام المصرفي) من خلال التعمق المالي وذلك من خلال المعادلة التالية: $FD = M2 / PIB_r$ حيث:

FD : التعمق المالي. PIB_r : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

M2 : عرض النقد الحقيقي بالمفهوم الواسع الحقيقي.

وعليه يمكن إعادة صياغة الدالة بحيث تصبح :

$$GY = B0 + B1\ GK + B2\ GL + B3\ G(M2/PIB_r) + U$$

Gm: معدل نمو القطاع المالي ممثلا بالتعمق المالي.

U : الخطأ العشوائي. B3 : مرونة مخرجات القطاع المالي.

2.5- تحليل البيانات واختبار النتائج

أ.تحليل البيانات: الدراسة الحالية تمثل دراسات السلاسل الزمنية **لذالك** وجب فحص استقرارية هذه السلاسل لتفـادي الوقـوع في فخ الانحـدار الـزائف والشكل الموالي يعطينا فكرة أولية عن بعض خواص هذه السلاسل

الشكل رقم 02: رسم الانتشار لمتغيرات الدراسة

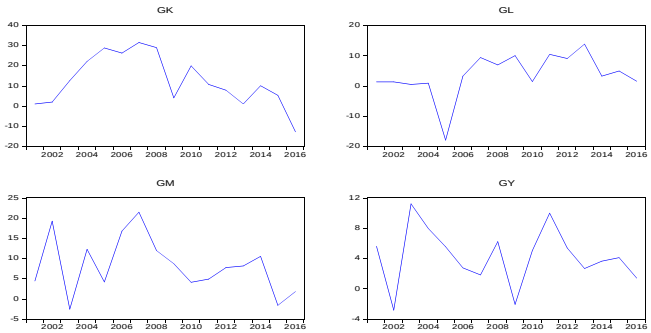

المصدر: نتائج eviews7 بالاعتماد على الملحق1

يشير الشكل إلى أن كل من معدل النمو الاقتصادي ونمو القطاع المالي ونمو حجم العمالة هي متغيرات مستقرة وللتأكد من ذالك نلجأ إلى الاختبارات الإحصائية و المتمثلة في اختبارات جذور الوحدة.

ب.اختبار جذور الوحدة: يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حدة كما هو مبين في الجدول.

الجدول رقم (5): نتائج إختبار ADF لمتغيرات الدراسة

المتغير	المستوى level		الفرق الأول		درجة التكامل
	نموذج بثابت واتجاه عام	نموذج مع ثابت فقط	نموذج بدون ثابت واتجاه عام	نموذج بثابت واتجاه عام	نموذج مع ثابت فقط	نموذج بدون ثابت واتجاه عام	I(d)
Gy	-4.146	-4.278	/	/	/	/	I(0)
Gm	-4.229	-3.744	/	/	/	/	I(0)
Gk	-1.865	-1.313	-1.065	-4.882	/	/	I(1)
gl	-3.102	-2.829	-2.399	/	/	/	I(0)

% و05% تم اجراء الاختبار عند مستوى دلالة 01

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج eviews.7 بالاعتماد على الملحق1

يتضح من الجدول ان كل متغيرات الدراسة هي مستقرة بالمستوى level وعند مستوى معنوية 05% باستثناء المتغيرة gk فهي غير مستقرة بالمستوى ولكنه يستقر عند المستوى الأول أي انه متكامل من الرتبة الأولى(1)I

ج.تقدير النموذج: في هذا المستوى نحاول تقدير قوة ونوع العلاقة الرابطة بين معدل نمو الناتج الحقيقي (المتغير التابع) والمتغيرات التفسيرية المتمثلة في معدل نمو القطاع المالي، معدل نمو رأس المال، معدل النمو للعمل، نتطرق أولا للدراسة الوصفية، نبدأ من مصفوفة الارتباطات البسيطة بين المتغير التابع (معدل نمو الناتج الحقيقي) مع المتغيرات التفسيرية الأخرى لإظهار قوة العلاقة، حيث تساوي 0.5- مع نمو القطاع المالي و 0.3 مع معدل نمو رأس المال وهما قويان نسبيا بالمقارنة مع معدل النمو للعمل 0.15-، وهذه العلاقة تتحسن ليصبح الارتباط الجزئي بين معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل نمو رأس المال بتثبيت معدل نمو القطاع المالي تساوي 0.63 ويصبح الارتباط الجزئي بين معدل نمو الناتج الحقيقي ومعدل نمو القطاع المالي بتثبيت معدل نمو رأس المال تساوي 0.70- ما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرين مع المتغير التابع والجدول الموالي يظهر ذالك.

الجدول رقم (6): ملخص نتائج نمذجة معدل نمو الناتج الحقيقي

النموذج المحسن	معاملات الانحدار	اختبار ستودنت t		معامل التحديد	قيمة فيشر	مستوى الدلالة
		قيمة t	Sig.	R^2	F	Sig.
الحد الثابت	6.815	5.36	0.002	0.46	5.318	0.022
معدل نمو رأس المال	0.170	2.29	0.04			
معدل نمو القطاع المالي	-0.287	-2.48	0.02			

المصدر: من إعداد الباحث وفق نتائج eviews.7

باستعمال برنامج eviews.7 لتقدير النموذج، حيث تم إدخال جميع المتغيرات بصفة مبدئية تم تحسينه بحذف المتغيرات غير المعنوية (حذف GL لأن معنويته قدرت بـ Sig.=0.35) وكان النموذج المقدر النهائي كما يلي:

GY = -0.287396952776*GM + 0.170327102171*DGK + 6.81564464146

د.التحليل الاحصائي للنموذج: تظهر قوة النموذج من خلال المعنوية الكلية للنموذج باختبار فيشر (Sig.=0.022) فهو مقبول عند مستوى المعنوية 5%، أما قيمة معامل التحديد فهي مقبولة (R^2=0.46) أي أن النموذج ككل يفسر ما نسبته 46% من تغيرات المتغير التابع، أما اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء فمن خلال الاحصائية داربين واتسون (DW=1.98) ومن أجل عدد المشاهدات 16 وعدد المتغيرات المستقلة 2 فإن: dl=0.98 ، du=1.53، وبالتالي تكون منطقة رفض وجود ارتباط ذاتي

للأخطاء من الدرجة الأولى من 1.53 الى 3.02 (3.02=0.98-4) وهو المجال الذي تنتمي اليه قيمة DW=1.98 وبالتالي نستنتج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ما يعزز جودة النموذج.

تظهر جليا معنوية المتغيرات المفسِرة من خلال اختبار ستيودنت والذي يترجم في قيمة المعنوية (Sig.) والتي تظهر جميعها أقل من 0,05 (أي مستوى معنوية 5%)، ما يجعل النموذج مقبول إحصائيا. وما يزيد اثبات ذلك التمثيل البياني للأخطاء المعيارية (الملحق 5) للنموذج المحسن حيث تظهر كلها داخل المجال 2- و2 ما يدل على التوزيع الطبيعي للأخطاء المعيارية ما يدل على تجانس تباين الأخطاء.

هـ. التقييم الاقتصادي: إن الجانب الاقتصادي لهذا النموذج يستوفي جميع المتغيرات المفسِرة، حيث تم إقصاء معدل نمو العمل وذلك لانعدام تأثيره على نمو الناتج الحقيقي لعدة اعتبارات: لتهميش قيمة العمل في المجتمع السعودي بالإضافة إلى جلب يد عاملة رخيصة أجنبية ما يزيد من إنقاص قيمة المالية للعمل في الناتج الحقيقي ما يؤدي الى انعدام التأثير نظرا الى الحجم الهائل للاقتصاد السعودي، أما المتغير معدل رأس المال له تأثير ايجابي على نمو الناتج الحقيقي للاقتصاد الوطني وعلى العكس من ذلك بالنسبة لنمو القطاع المالي فله تأثير سلبي على نمو الناتج الحقيقي وهو ذو تأثير اكبر 0.4 توفر الموارد المالية بصفة كبيرة جدا في القطاع المصرفي السعودي أصبح له تأثير سلبي ما يستدعي امتصاص أكبر لهذه الموارد.

0.17 مرونة مخرجات القطاع الحقيقي بالنسبة لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال).

-0.287 مرونة مخرجات القطاع الحقيقي بالنسبة لقطاع المالي).

6-نتائج الدراسة:

- تحرير تجارة الخدمات تفرضه البيئة المصرفية العالمية، وينجم عنه أثار إيجابية منها استخدام التقنيات الحديثة وتقليل التكاليف...،وهناك أثار سلبية نتيجة القدرة التنافسية والتطور التكنولوجي الكبير الذي يميز المصارف الأجنبية.
- سمحت المملكة العربية السعودية بدخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية كما قدمت التزامات بتحرير الخدمات المصرفية في ظل اتفاقية الجاتس مما أدى إلى تزايد عدد البنوك الأجنبية وفروعها ومكاتب التمثيل.
- حققت المصارف السعودية مستويات أداء جيدة من حيث القروض والودائع والموجودات واحتياطات رأس المال مما يعطى صورة ايجابية لدخول البنوك الأجنبية للسوق المصرفي السعودي.
- عرفت المصارف السعودية أداء جيدا خلال فترة الدراسة وظهر ذالك جليا من خلال التطور الكبير في عدد المصارف وأجهزة الإعلام الآلي، تطور الموجودات ورأس المال والاحتياطات وحجم الودائع وكلها

مؤشرات تدل على حرص المصارف السعودية على تطوير وتحديث القطاع المصرفي لتعزيز تنافسيته في ظل تحرير الخدمات المصرفية.

- رغم الأداء الجيد للقطاع المصرفي السعودي إلا أن مساهمته في النمو الاقتصادي الحقيقي غير كافية مما يستوجب استغلال موارد هذا القطاع وتوظيفها لصناعة حلقة متكاملة بين القطاع المالي والإنتاجي والذي سينعكس على البيئة الاقتصادية للمملكة.
- ان طبيعة الاقتصاد السعودي والذي يمثل فيه قطاع النفط نسبة كبيرة من الناتج الداخلي لم تظهر دور القطاع المصرفي ومساهمته في نمو الناتج الحقيقي، وبدراسة كل المؤشرات السابقة والتي كانت ايجابية يمكن القول أن المصارف السعودية استفادت من قفزة نوعية تأهلها للمنافسة في ظل تحرير الخدمات المصرفية، محققة أثارا ايجابية ومستفيدة من عدة مزايا أهمها الوفيرات المالية.

الهوامش:

1- محمود سعيد عبد الخالق ،2002.القطاع المصرفي العربي في مواجهة عصر التكتل والاندماج .مجلة شؤون عربية جامعة الدول العربية،العدد122، القاهرة .

2- إسماعيل أديب، 2009 ،الآثار المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على القطاع المصرفي السوري رسالة ماجستير .كلية الاقتصاد جامعة دمشق .دمشق .

3- عبد المنعم محمد الطيب،2005 .اثر تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصارف الإسلامية بحث مقدم للمؤتمر الثالث الاقتصاد الإسلامي من 31 ماي إلى 02 جوان .

4- عبد الواحد الغفوري،2000 .العولمة والجات التحديات والفرص،ط1.مكتبة مدبولي القاهرة.

5- هبة الله على أحمد عبد الجواد مكاوي،2006، الآثار الاقتصادية الكلية لازمات القطاع المصرفي في ظل إتباع سياسات التحرير المالي في الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان،القاهرة.

6- سليمان شكيب الجيوسي،2009، تسويق الخدمات المالية، دائر وائل للنشر،ط1، ، عمان (الأردن).

7- فاطمة بوسالم ،2010،أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية حالة الجزائر،رسالة ماجستير جامعة قسنطينة ،الجزائر.

8- محمد صفوت قابل،2009 ،منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية .مصر.

9- عماد صالح سالم،2004، البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية، إتحاد المصارف العربية .

10- نسيمة أوكيل،2007،الأزمات المالية وآلية التنبؤ بها في البلدان الناشئة أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر .

11- فهد بن خلف الباري،2007، أثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى omc على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة ،الرياض المملكة العربية السعودية، المجلد 47 العدد 51 .

12- لطف الله إمام صالح،2001، منظومة لسوق المال المصرفية ، الهيئة المصرية العامة لكتاب، مصر.

13-Natalia Abdelhafiz. 2005.The impact of the general Agreement on trade in service (GATS) on the Banking sector In Jordan .these the Majstir Degree in internationa .university of Jordan.